رأي القدس

شريعة الغاب الامريكية في الصومال

■ تتصرف الادارة الامريكية في القرن الافريقي هذه الايام، وكأنها تمثل دولة خارجة على القانون لا تحترم الشرائع الدولية. والا كيف يمكن تفسير اقدام طائراتها على شن غارات مكثفة على بلدة صومالية صغيرة، وقتل اكثر من ثلاثين شخصا من ابنائها بحجة وجود عناصر تابعة لتنظيم «القاعدة» تحتمي فيها؟

جميع ضحايا الغارة الامريكية كانوا من الصوماليين الابرياء، ولم يتم العثور على اي من اعضاء «القاعدة» بين القتلى والجرحى، اللهم الا اذا كانت الادارة الامريكية تعتبر الاطفال والشيوخ، وهم غالبية القتلى، هم قادة هذا التنظيم في الصومال او حتى القرن الافريقي.

المتحدث باسم وزارة الدفاع الامريكية «البنتاغون» براين ويتمان اكد شن الجيش الامريكي غارة على هذه البلدة الصومالية، بناء على معلومات استخبارية عن وجود كبار قادة «القاعدة» فيها، وقال ان عملية التعبئة وشن الهجمات ستستمر «للحد من قدرات الارهابيين متى واينما نجدهم».

انه مبدأ امريكي خطير بكل المقاييس، سيحول العالم الى غابة يحكمها الوحش الاكثر قوة والاقوى مخلبا، ويفرض شريعته على الاخرين بالقوة.

وهذه ليست المرة الاولى التي تقدم فيها الادارة الامريكية على اختراق سيادة الدول وتنفيذ غارات ضد تنظيم «القاعدة» فقد فعلتها قبل اشهر معدودة عندما هاجمت بلدة باكستانية على الحدود مع افغانستان، وقصفت مدرسة اسلامية داخلية بناء على معلومات استخبارية افادت بوجود اجتماع لقادة كبار لتنظيم القاعدة، من بينهم الدكتور ايمن الظواهري الرجل الثاني في التنظيم. وهو الهجوم الذي اسفر عن مقتل عشرات التلاميذ الابرياء، ولم يكن من بين الضحايا اي من قادة القاعدة، وقد اضطرت الحكومة الباكستانية للقول بانها نفذت هذه الغارة للتغطية على حليفها الامريكي ولعق كرامتها المهدورة.

الادارة الامريكية ارسلت حاملة الطائرات العملاقة «ايزنهاور» الى الشواطىء الصومالية، في اطار استراتيجية جديدة ربما تنبىء بعمليات عسكرية بحرية وجوية في المنطقة، قد تؤدي الى اعادة احتلال الصومال مجددا، او تنفيذ عمليات توغل فيه. فالحاملة المذكورة تقل على ظهرها اكثر من تسعين طائرة ومروحية، وستلتحق بها ثلاث سفن حربية، ومثل هذا الحشد لا يمكن ان يكون من اجل استعراض القوة فقط.

الادارة الامريكية حولت العراق الى دولة فاشلة، وزرعت بذور عدم الاستقرار في المنطقة العربية باسرها من خلال غزوها لهذا البلد، وفعلت وتفعل الشيء نفسه في افغانستان، ويبدو انها بصدد توسيع نطاق هذه الاستراتيجية العسكرية الكارثية، بحيث تشمل القرن الافريقي، وربما القارة السوداء برمتها بعد ذلك.

انها ادارة تشكل خطرا على امن العالم واستقراره، وتزيد حالة الكراهية لامريكا والغرب بشكل عام في العالم الثالث، بعد ان كرستها في المنطقة العربية والعالم الاسلامي.

تنظيم «القاعدة» بات يستخدم كذريعة لتبرير هذا التغول العسكري الامريكي في العالم الاسلامي على وجه الخصوص، فجميع حروب امريكا حاليا هي ضد المسلمين، وهذا لا يمكن ان يكون مجرد صدفة محضة.

هل أصبحت الفوضى طريقة حياة في الوطن العربي؟

د. عصام نعمان *

■ تعمّ الفوضى دنيا العرب، لا سيما في الأقطار حيث لأمريكا وجود أو نفوذ أو وكلاء. هذا لا يعني ان صناعة الفوضى حكر على الأمريكيين وحدهم. فللقوى المحلية، ولا أقول الوطنية، يد ودور وتأثير.

صحيح ان «الفوضى الخلاّقة» سياسة معلنة لجورج بوش، يمارسها منذ أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001. لكن أعداء أمريكا المحليين، كما وكلاءها وعملاءها، سقطوا في لجتها وانخرطوا في لعبتها مختارين أو مضطرين. لكأن الفوضى مناخ عام شمولي، كالحرّ أو القرّ، لا يجد المرء مناصا من «التعامل» معه بشكل او بآخر حتى لو كان متأذيا منه. بل هو يحرص على التعامل معه إذا كان متأذيا لئلا يضيع في متاهاته وتعقيداته وتقلباته. وعندما تكون الفوضى من صنع قوة عظمى كالولايات المتحدة فإن قدرة الإنسان، فردا أو جماعة، على تجنب مواجهتها تصبح أقل فعالية عموماً.

الفوضى هي حال العراق اليوم. هي حال فلسطين. هي حال لبنان، هي حال السودان (دارفور)، وهي حال الصومال بقدْر ما يتصل حاضره بالجسم العربي العليل. لم تكن الفوضى حال العراق قبل الاحتلال. بالعكس، كان ثمة نظام فرض الأمن وصان السلامة العامة بصرامة بدت أحيانا قاسية. لكن سرعان ما انهار الأمن مع تمدد قوات الاحتلال الى شتى أنحاء بلاد الرافدين. غير ان الفوضى لم تندلع وتسود إلا بعد ان قامت سلطة الاحتلال بحل الجيش العراقي. لماذا؟ لأن الجيش كان العمود الفقري للدولة والمصهر الجامع لأفراد المجتمع وفعالياته والاداة الضامنة للأمن الوطني. وازداد الأمر سوءاً مع قيام ادارة الاحتلال بتنظيم السلطات العامة، من خلال كتابة الدستور المؤقت، على أساس مكوّنات المجتمع الاثنية والدينية والمذهبية. فثمة عرب وكرد وتركمان، وثمة مسلمون ومسيحيون وصابئة، وثمة اخيراً وليس آخراً سنّة وشيعة. على أساس هذه التقسيمات جرى تنظيم السلطات وتوزيع المناصب وتقليد الوظائف وإحتساب المزايا والامتيازات وتحديد الإعتمادات وبناء قوات الأمن والشرطة.

غير ان سياسة التفريق ما كانت لتأخذ مجراها ومداها لولا ان قوى سياسية محلية ارتضت العمل بموجبها بل طالبت بها وغالت في تدقيق تنفيذها حتى بات المجتمع الأهلي مجاميع من فئات متمايزة، متنافسة، متخاصمة، ومتعادية في آخر المطاف.

إذ أخفقت سلطة الإحتلال في إعادة بناء العراق بحسب النموذج الذي كانت وضعته له في كواليس «البنتاغون» (وزارة الدفاع الأمريكية)، وجدت إدارة بوش وقواتها في العراق نفسها في خضم حرب متصاعدة مع قوى وطنية وإسلامية توزعتها منظمات مقاومة متعددة المذاهب والمشارب إنما تجمعها وحدة الكفاح ضّد العدو.

الأمر نفسه تقريبا حدث في فلسطين، ذلك ان إسرائيل أفلحت في تجويف «خريطة الطريق» التي كانت وضعتها اللجنة الرباعية الدولية الأمر الذي زاد من سخط الشعب الفلسطيني ودفعه إلى مضاعفة دعمه لقوى المقاومة الإسلامية التي رفضت الإنزلاق الى أي مساومة أو تسوية مع عدو إسرائيلي وأميركي احترف نكث الوعود ونقض العهود والتغوّل على حقوق الشعوب.

إذ ترجم السخط الشعبي نفسه بالتصويت ضد حزب السلطة في الإنتخابات العامة، وجدت المقاومة الإسلامية نفسها وقد أضحت حزباً «حاكماً»، نظريا على الأقل، في وضع مربك ضاعف من مسؤولياتها. لكن اسرائيل، ومن ورائها أمريكا التي أدركت المعنى الحقيقي لفوز «حماس»، فرضت حصاراً سياسياً ومالياً على الحكومة الجديدة التي «حظيت» أيضا برفض حركة «فتح» التعامل معها كثمرة طبية لإنتخابات ديمقراطية. النتيجة؟ إشتداد الصراع بين «حماس» و«فتح» وانزلاقه إلى ما يمكن تسميته فوضى مسلحة.

في لبنان حاولت أمريكا تجريد المقاومة من السلاح بحمل إسرائيل على شنّ الحرب على لبنان في الصيف الماضي، لكن محاولتها باءت بفشل ذريع. ذلك حملها على تأليب قوى سياسية تقليدية وانتهازية على إقامة تحالف غرضه محاصرة المقاومة بنشر قوات دولية في الجنوب اللبناني، والسعي لإقامة محكمة ذات طابع دولي لملاحقة قادة مؤيدين للمقاومة تحت ستار التحقيق مع قتلة الرئيس رفيق الحريري، ورفض إقامة حكومة وحدة وطنية لإجراء إنتخابات مبكرة. ردّت المقاومة وقوى المعارضة المؤيدة لها بتنظيم تحركات شعبية واعتصامات واسعة في الساحات العامة وحول الإدارات والمرافق العامة بقصد الضغط على الفريق الحاكم من اجل التسليم بضرورة إقامة حكومة وطنية جامعة.

في الصومال تخوفت أمريكا من انتصار «المحاكم الإسلامية» على حكومة عبد الله يوسف وأمراء الحرب الفاسدين المؤيدين لها، فأوعزت الى اثيوبيا بمهاجمة قوات المحاكم وإستعادة المناطق المحررة ووضعها مجدداً تمت سلطة الحكومة الموالية لواشنطن.

في كل هذه الساحات يمكن ملاحظة بروز ظاهرات ثلاث:

الأولى، ان أمريكا اعتبرت حركات المقاومة الناشطة ضدها جزءا من «الإسلام الراديكالي» المعادي لها أو رديفا فاعلا له. لذلك فقد اعتبرت الإسلام عدواً أساسيا في دائرة حربها على الإرهاب، وهي تحاول الآن شق الإسلام السياسي إلى إسلام سنيّ وآخر شيعي لإضعاف حركات المقاومة عموما والتمهيد لهجوم صاعق تعتزم شنه على إيران التي تتهمها بأنها راعية «الإسلام الراديكالي» وممولة منظمات المقاومة في فلسطين ولبنان والصومال.

الثانية، ان مخطط أمريكا هو الهيمنة على المنطقة كونها مستودعا ضخما للنفط والغاز. وفي حال فشل مخطط الهيمنة فإن المخطط البديل هو تعميم الفوضى للحؤول دون قيام دول قادرة يمكنها السيطرة على مواردها الطبيعية. هذه الفوضى، «الخلاقة» أو «البناءة»، التي تعممها أمريكا في معظم دول المنطقة باتت طريقة حياة لم تستطع معها حتى قوى المقاومة المعادية للمشروع الأمريكي الصهيوني ان تكون بمأمن من مضاعفاتها السياسية والأمنية.

الثالثة، ان الأقطار العربية التي تشهد صراعاً مريراً بين أمريكا وحركات المقاومة فقدت نتيجة الهجوم الأمريكي الصهيوني الوحشي والمدمر أعمدتها الفقرية ومرجعياتها الوطنية. العراق فقد الجيش من جهة، ومن جهة أخرى لم تستطع منظمات المقاومة حتى الآن بناء جبهة سياسية وكفاحية موحدة فيما بينها لتشكّل مرجعية وطنية قائدة للمرحلة الراهنة. فلسطين فقدت عمليا مرجعية منظمة التحرير ونفوذها، كما عجزت منظمات المقاومة فيها عن إقامة جبهة وطنية موحدة فيما بينها لتكون مرجعية وطنية بديلة. لبنان يتجه إلى تدارك هذا النقص بإقامة هيئة قيادية للتنسيق بين المقاومة وسائر قوى المعارضة المؤيدة لها في مواجهة الحكومة وفريقها السياسي المعادي. الصومال فقد أرضه المحررة ومعها فقد مرجعيته الوطنية التي كانت متجسدة في «المحاكم الإسلامية». أما الأقطار العربية الأخرى التي تمارس فيها قوى التحرر والديمقراطية نضالاً سلمياً فإنها تفتقد ايضا الى مرجعيات وطنية مؤهلة لقيادة المرحلة.

ان الدرس المستخلص من هذا الظاهرات الثلاث هو ان الفوضى سلاح بيد أمريكا وإسرائيل ولا يمكن ان يكون ذا فائدة لقوى المقاومة والتحرر والديمقراطية. لذلك يقتضي التركيز على مهمة بناء جبهات موحدة للمقاومة والتحرير والديمقراطية في كل الساحات الناشطة أو المتحفزة للنشاط والعمل كونها الأدوات السياسية والكفاحية الكفيلة بمواجهة حال الفوضى والخروج منها وتفعيل الكفاح ضد القوى المعادية.

* سياسي وكاتب لبناني

غاب صدام حسين.. فهل سيستقر العراق؟

د. سعيد الشهابي *

■ صدام حسين ليس وحده الذي تنتهي حياته بالإعدام، لكنه وحده الذي أحدث إعدامه شرخا على كافة المستويات وفي شتى الاصقاع. فعلى الصعيد العراقي اتضحت حالة الاستقطاب في المواقف بشكل واضح جدا ما بين مؤيد للاعدام ومعارض، وما بين مبتهج بنهاية «الطاغية» وحزين لسقوط «الشهيد». وعلى صعيد العالم العربي، برزت حالة الاستقطاب ايضا بين من اعتبر تلك النهاية امرا محتوما بسبب سياسات الزعيم العراقي (خصوصا في الكويت) ومن نظر اليها بغضب لانها جسدت «عدالة المنتصر». البعض وصف الحكم بالاعدام وتنفيذه «جزاء عادلا ضروريا» بينما نظر آخرون اليها بانها «انتقام غير مبرر». ومرة أخرى تبدو اليد السحرية لصدام حسين قادرة على منع حدوث إجماع شعبي ورسمي ضده. فعندما بدأ الحرب ضد ايران في 1980 استطاع تحقيق دعم رسمي من اغلب الحكومات العربية، وشهد الملك الاردني السابق، حسين بن طلال، بجانبه وهو يشرف على سير العمليات العسكرية على جبهة الحرب العراقية ـ الايرانية. وبرغم تصاعد الصحوة الاسلامية آنذاك بعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران، الا ان الاصوات الشعبية المعارضة لتلك الحرب لم تكن مرتفعة بالقدر المطلوب، اذ استطاع صدام حسين ونظامه التأثير على الرأي العام العربي، ومنع تبلور موقف ضده. آنذاك، كان للسعودية دور في تأجيج المشاعر الطائفية بين المسلمين وطرح الحرب في اطار الصراع المذهبي المقيت. وعندما أمر صدام بغزو الكويت، استطاع هذه المرة ليس تحييد الموقف العربي (رسميا وشعبيا) فحسب، بل تمكن من تجييره لصالحه، وفشلت السعودية ودول الخليج الاخرى في التأثير على الرأي العام العربي خصوصا بعد استدعاء القوات الاجنبية الى المنطقة. وبدت الامبراطورية الاعلامية التي أنشأتها السعودية على مدى الخمسة عشر عاما السابقة (1975 ـ 1990) غير قادرة على اقناع العرب والمسلمين بجدوى استدعاء تلك القوات. وتكرر المشهد نفسه خلال سنوات الحصار اللاحقة. هذه المرة تمكن صدام حسين من تحقيق دعم معنوي على الصعيد الدولي، وبدت الولايات المتحدة وبريطانيا البلدين الأساسيين الداعمين بقوة لمشروع الحصار. ثم جاءت الحرب الاخيرة التي اسقطت نظامه، فتمكن، مرة اخرى، من التأثير على الرأي العام العربي والاسلامي، وتأجيجه ضد التحالف الأنكلو ـ أمريكي بشكل حاسم. هذه المرة أصبح فيها عنوانا لمواجهة التحالف الغربي في منطقة تئن تحت وطأة ذلك التحالف غير المقدس وسياساته الظالمة.

والسؤال هنا: هل ان غياب صدام أسدل الستار على الضبابية التي هيمنت على السياسات والمواقف الشعبية والرسمية؟ ثمة صعيدان مهمان يرتبطان بالتطورات الاخيرة في العراق. اولهما الموقف من اعدام صدام حسين، وثانيهما الاستقطابات الشعبية المتجددة في ذلك البلد بعد غيابه. على الصعيد العراقي، هناك حالة استقطاب واضح بين فريقين: احدهما مبتهج بالاعدام والآخر حزين لذلك. والامر نفسه ينعكس على الصعيد العربي الاوسع، وان كان بنسبة معكوسة. ففي داخل العراق يمثل الفريق الاول الاغلبية الساحقة من الشعب العراقي ويضم الاكراد والشيعة، الطرفين اللذين كانا ضحية سياسات النظام السابق بشكل مباشر، واللذين قتل منهما أعداد كبيرة تقدر بمئات الآلاف على مدى سنوات حكم حزب البعث. اما الطرف الثاني فيتمثل بالعرب السنة، الذين وقفوا ضد الاعدام وعارضوا التغيير السياسي الذي حدث في العراق. اما على الصعيد العربي، فهناك شعور عام بالاحباط، ومعه رفض الاعدام واعتبار صدام حسين رمزا للمقاومة ضد التحالف الانجلو ـ أمريكي. والملاحظ ان الاشكالية الاساسية التي احدثت استقطابا في المواقف تتمثل بالعامل الاجنبي في المعادلة. فالقليل من معارضي الاعدام يدافع عن سياسات النظام السابق، وتؤسس الغالبية العظمى موقفها على اساس معاداة الاحتلال، معتبرة ان قرار الاعدام لا ينفصل عن ذلك الاحتلال. فهناك اذن وجهان لقضية صدام حسين: اولهما مرتبط بحكمه وسياساته مع شعبه، وهو الامر الذي يؤسس مؤيدو اعدامه موقفهم عليه. وثانيهما استهدافه من قبل الاحتلال ولغته المعادية للتحالف الانجلو ـ امريكي، وهو الامر الذي يؤسس معارضو الاعدام موقفهم عليه.

والواضح ان الحكم العراقي الحالي لم ينجح في اقناع الرأي العام العربي بالذنب القاتل لصدام حسين، لاسباب عديدة لا مجال لمناقشتها الآن، فيما استطاع صدام ومعه حزب البعث في استدراج الرأي العام والعديد من المجموعات «الجهادية» للموقف القائم على أساس مقاومة الاحتلال واستهداف التحالف الانجلو ـ أمريكي. وثمة خطر محدق بنمط التفكير لدى الطرفين. فالتقليل من خطر الاستبداد والقمع والديكتاتورية لا ينسجم مع اطروحات الحركات السياسية التي تطالب بالاصلاح والديمقراطية ومواجهة الاستبداد المتأصل في النظام السياسي العربي. والتقليل من شرور الاحتلال او السكوت عليه لا يخدم مصالح الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، بل من شأنه ان يقوي موقف المحتلين وثقافة الاستسلام والتعايش معه. وبالتالي فما يحصل في العراق اليوم، سواء قبل اعدام صدام حسين او بعده، خطر ليس على طرف دون آخر، بل على ثقافة الامة وتوجهاتها، ومن شأنه ابقاء الحالة الضبابية التي تمنع الرؤية ذات البصيرة الثاقبة للامور. وفي نهاية المطاف فكلا الموقفين لا يؤسسان لمخرج حقيقي من الازمات التي تعاني منها الامة، ولا يقعدان لمفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان، كما لا يعمقان مشاعر الرفض للاحتلال وهيمنة القوى الاجنبية الكبرى.

المسألة الاخرى ذات الصلة بالسجال السياسي في العراق، تتمثل بالتحالفات المتغيرة على الصعدان السياسية والامنية والثقافية داخل المجتمع العراقي. ومرة أخرى تبدو المسألة الطائفية ذات موقع محوري في صياغة تلك التحالفات، بينما هناك خشية حقيقية من تراجع المسألة السياسية والمبدئية الى مواقع متأخرة في التفكير الاستراتيجي للمجموعات السياسية والعسكرية داخل ذلك البلد المبتلى. بعد رحيل صدام حسين، مطلوب من القوى الوطنية طي صفحة مضطربة في تاريخ العراق السياسي، واعادة صياغة الموقف من منطلق المسؤولية ازاء الأزمة الاساسية في البلاد الآن وهي الاحتلال. المشكلة ان هذه الصياغة لم تعد محصورة بالاطراف العراقية، بل هناك جهات عديدة خارجية تتصارع في ما بينها بهدف منع تبلور موقف عراقي مشترك يتجاوز اشكاليات الوضع الحاضر ويتطلع لبناء عراق مستقل جديد. فمثلا: التحالف الانجلو ـ أمريكي ليس من مصلحته، بعد غياب صدام وما يمثله من ثقل سياسي على اوضاع العراق، تبلور موقف عراقي شامل ضد الاحتلال، ولذلك بدأ باثارة المسألة الايرانية، واصبح اعلامه يركز عليها ويعتبرها أحد أسباب التوتر الامني. وقد بدأ البعض يتجاوب مع هذه الاطروحة. وتنسب صحيفة «التايمز» اللندنية في عددها يوم الجمعة الماضي الى احد المقاتلين من «لواء 1920» قوله: «اذا وضع الامريكيون ايديهم مع المقاومة فسوف نستطيع طرد الايرانيين».

ومن جهة اخرى، يعتبر الايرانيون استمرار الاحتلال ضارا بمصالحهم القومية، ولم يخفوا يوما امتعاضهم من استمراره والتحريض ضده، واعتباره دعما للاحتلال الاسرائيلي الغاشم. وفي الوقت نفسه، هناك البعد المذهبي الذي تتحرك السعودية على اساسه. فهي تنظر الى الوضع العراقي ضمن الأطر المذهبية، وتعتبر ان وجود دور قوي للعراقيين الشيعة يضر بالمصالح الاستراتيجية للمملكة. وتقول الانباء ان السفير السعودي السابق لدى واشنطن، الامير تركي الفيصل، أزيح عن منصبه لسببين اساسيين: اولهما دعوته حكومته للحوار ومد الجسور والتصالح مع شيعة العراق، وثانيهما: معارضته اي عمل عسكري ضد ايران. وفي الشهر الماضي أبعد ايضا مستشار سعودي رفيع المستوى بعد ان صرح بان السعودية عازمة على التدخل المباشر لدعم سنة العراق، فيما لو انسحب الاميركيون. وبرزت في الفترة الاخيرة تصريحات خطيرة من السعودية تكرس التوجه الطائفي في المنطقة وتوحي بان الشيعة أخطر من «اسرائيل». وقال بعض المحللين (صحيفة التايمز 4 ديسمبر) ان هذه التصريحات انما هي محاولات لتبرير تحالف متوقع بين السعودية و«اسرائيل» والولايات المتحدة بشراكة بريطانية، يستهدف ايران وحزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية. قد تكون التحليلات التي يقدمها بعض الكتاب والخبراء الغربيين بعيدة عن الواقع، ولكنها تقوم عادة على وقائع لا يمكن انكارها، وتتطلب استيعابا موضوعيا من اصحاب القرار ليستطيعوا وضع الامور في نصابها والتخطيط على ضوء ذلك.

فتن العراق اذن لم تنته باعدام صدام حسين، كما ان محاولات احتواء الازمة الامنية تحتاج لجهود سياسية كبيرة بالاضافة الى الجهود الامنية والعسكرية. فقد تحول هذا البلد الى ساحة مفتوحة للصراعات المتعددة: العرقية والمذهبية والايديولوجية والسياسية. ومن الخطأ النظر الى الواقع العراقي بان الصراع فيه ذو طابع مذهبي فحسب، ولا بد من استيعابه وفق نظرة شاملة تنظر الى زوايا الصراع المتعددة وتتعاطى مع كل منها ضمن اجماع شبه وطني، بعيدا عن املاءات واقع الاحتلال. فبعد ثلاثة اعوام من الاقتتال الداخلي والصراع الدموي، يجدر برموز كافة الاطراف العودة الى العقل والمنطق واستيعاب حقيقة مهمة وهي ان ايا من الاطراف لن يستطيع الغاء اي طرف آخر، وان مصلحة الجميع تقتضي التعايش ضمن اطار شامل جامع يتعامل مع المواطنين كعراقيين قبل الخصوصيات العرقية والمذهبية. فاذا لم يحدث ذلك، فسوف يتحول العراق الى ساحة مفتوحة للصراعات ذات المنشأ الخارجي، ويشهد حروبا بالنيابة عن الجهات الخارجية القادرة على التمويل غير المحدود لآلة الموت التي لا توفر أحدا. لقد تضاعفت المدخولات النفطية ووفرت لحكومات الدول النفطية قدرات واسعة للتدخل في العراق بهدف منع قيام دولة موحدة قادرة على لعب دور اقليمي ودولي متميز. ويخطىء اي من الاطراف اذا اعتقد ان خوضه الحروب ضد ابناء وطنه، بدفع خارجي، سوف يحقق له شأنا اكبر وموقعا سياسيا افضل. وتخطىء تلك الاطراف ايضا اذا اعتقدت ان صب الزيت على النار العراقية سوف يجنبها المتاعب والاشكالات التي تنجم عن قيام عراق عربي مسلم موحد. فقدر امتنا ان تكون متعددة الرؤى والانتماءات العرقية والمذهبية، ولم يضرها على مدى تاريخها الطويل ان تكون كذلك، بل ساهم ذلك التنوع الفكري والثقافي في اثرائها وتقوية عودها. ولا يستطيع احد ان يقضي على ذوي الاتجاهات او الاعراق او المذاهب المختلفة عنه، فذلك مغاير لطبائع الاشياء ونواميس الكون والمجتمع.

ربما كان صدام حسين قد قرر ان يكون القائد المهاب الذي يفرض على شعبه الخشية من بطشه، معتقدا انه بذلك يطوع جميع الاطراف لارادته. ولكن الولايات المتحدة اليوم لا تختلف في سياستها عن ذلك. فهي تسعى لاقناع كل طرف عراقي بانها الضامن الاقوى لأمنه وسلامته من بطش الاطراف الاخرى، فيما تسعى لمنع قيام توافق وطني على اسس من التفاهم والحوار، تسعى لمد الجسور مع المجموعات المسلحة وتتظاهر بسياسات الانفتاح والرغبة في التحاور. ولكن هل ستنجح في ذلك؟ ثمة مؤشرات ذات ايحاءات مختلفة. فمن جهة هناك ما يشير الى رغبة الرئيس بوش في استيعاب توصيات لجنة بيكر ـ هاميلتون حول العراق، بما في ذلك فتح حوار مع دول الجوار ذات التأثير المباشر على العراق خصوصا ايران وسورية. ولكن هناك مؤشرات اخرى بعكس ذلك، تفيد بان بوش مستعد للاستمرار في سياساته القديمة بما في ذلك زيادة القوات الامريكية في العراق، ومواجهة ايران وسورية عسكريا اذا اقتضى الامر. مهما كان الموقف الامريكي، فان الحكومة العراقية مطالبة بالاسراع في طي صفحة الماضي، والبدء في حوار وطني شامل والسعي المتواصل لاقامة نظام ديمقراطي على اساس «لكل مواطن صوت»، وحرمان الاطراف الاجنبية من استغلال الاوضاع الامنية المتدنية لتكريس نفوذها غير المحدود. لقد غاب صدام عن المسرح، واصبح السؤال حول العراق: ان يكون او لا يكون.

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

خصخصة العراق!

محمد كريشان

■ اذا ما تأكدت هذه الأنباء التي أوردتها صحيفة «اندبندنت أون صنداي» بخصوص توجه البرلمان العراقي في الأيام القليلة المقبلة الى سن قانون جديد يتيح المجال واسعا أمام الشركات الأجنبية لاستغلال النفط وبنسب أرباح فاحشة، فان ذلك لا يمكن أن يعني سوى أن هذه الطبقة السياسية الجديدة في البلاد بعد احتلاله لم تكتف بالعمل لأجندات خارجية وتخريب البلاد وقتل أبنائها ودفع الآلاف منهم للفرار بجلودهم الى الخارج بل انها قررت كذلك خصخصة أكبر ثروة للعراق بعد 35 عاما من تأميم هذا القطاع الاستراتيجي لبلد يملك ثالث احتياطي نفطي في العالم يقدر بـ115 مليار برميل من الاحتياطات المؤكدة وما زالت أمامه 100 عاما من استغلال آباره بالمعدل المعتمد عام 2005 ليحتل بذلك المرتبة الأولى عالميا في العمر الافتراضي لثروته في حين أن هذا العمر لا يتجاوز 12 عاما للولايات المتحدة.

و مع أن النظام الذي قيل انه سيعتمد في القانون الجديد هو ما يعرف باتفاقات تقاسم الانتاج، والعائدات طبعا، نظام معمول به في كثير من الدول الا أنه ليس بهذه النسب المجحفة اذ تقول ذات الصحيفة البريطانية ان القانون المنتظر سيمنح شركات نفطية كبرى في العالم، وأساسا أمريكية، عقودا في العراق لمدة ثلاثين عاما تصل أرباحها منها في السنوات الأولى الى ثلاثة أرباع الى أن تستقر في النهاية بعد تمكن هذه الشركات من تغطية نفقاتها الأولى عند ما نسبته 20 % مما يعني عمليا أن العراق يتجه، على الأقل في السنوات القليلة المقبلة، نحو التفويت شبه الكامل في قطاع يمثل 95 % من عائداته الاقتصادية فتصبح المصيبة مصيبتين: ضياع للسيادة وضياع للثروة مقابل بقاء من ساهم بقوة في الأمرين معا في سدة الحكم وكأنه لا يكفي أن حجم الفساد في قطاع النفط لوحده يبلغ ما بين 700 مليون دولار و1000 مليون دولار شهريا حسب الأرقام الرسمية نفسها وأساسا جراء عمليات تهريب مشتقات النفط، فضلا عن هروب أو قتل الكثير من الخبرات الوطنية النفطية المرموقة.

لقد أشار وزير النفط العراقي حسين شهرستاني الصيف الماضي الى أن السباق على امتيازات حقول نفط في البلاد بقيمة 20 مليار دولار قد يبدأ هذا الخريف وكأنه كان يتنبأ بموعد صدور قانون النفط الجديد الذي لم يحل على كل دون أن تتصرف منطقة كردستان العراق تصرف الدولة المستقلة في ثرواتها النفطية التي لديها في حين أن الساعين بنوع من الهوس لاقليم في الجنوب لا يضعون أعينهم الا على النفط وكم من عائداته سيذهب الى جيوبهم مما يجعلنا في النهاية نقف أمام حقيقة قاسية للغاية وهي أن النفط الذي يفترض أن تقع عليه بالمقام الأول مهمة اعادة بناء العراق واخراجه من محنته الدامية بات اليوم اما « مؤمما» في منطقة الأكراد، واما منهوبا في مناطق الكثافة الشيعية في الجنوب، واما مخربا في مناطق العمليات المسلحة فيما ينتظر الجميع الآن أن تتكفل الشركات العالمية الكبرى بـ«لهف» المتبقي وهي التي تعاطت في السنوات الثلاث الماضية بكثير من الحذر مع مشاريع الاستخراج والاستثمار لكنها اليوم باتت مقرة العزم على عدم استثمار أموالها وارسال فنييها ومعداتها قبل أن تقف بوضوح، وبشكل قانوني لا لبس فيه، على العائد المالي المغري الذي يبرر دخولها بقوة السوق العراقية في ظل استمرار القتل والدمار.

واذا ما عدنا الى ما قاله وزير الدفاع الأمريكي الجديد روبرت غيتس من أن القوات الأمريكية ستبقى طويلا في المنطقة، واذا ما نظرنا الى أن واشنطن لم تعد مهمومة بالتحول الديمقراطي في العراق أو في غيره كما حاولت أن تبدو لفترة بعد سقوط بغداد فان الأمر يكاد يكون استقر أمريكيا على ما يلي: لنحاول بكل الوسائل تهدئة الأمور في العراق حتى نؤمن لشركاتنا وبنصوص قانونية نابعة من المؤسسات العراقية « المنتخبة» مجالا رحبا لاستغلال النفط العراقي لسنوات طويلة وما عدا ذلك فلتذهب الديمقراطية هناك الى الجحيم... بل ليذهب العراق نفسه وأهله الى الجحيم!!

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 723152(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 723152
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364